



12 ماي 2016

الادارة العامة للدراسة والتدقيق المالي

D.G.E.L.F

DIRECTION GENERALE DES ETUDES
ET DE LA LEGISLATION FISCALES

من وزير المالية
إلى

1356

الموضوع: الخصم من المورد بعنوان تسوية أجور

المرجع: مکتوبك بتاريخ 21 أفريل 2016

لقد ذكرت بمقتضى مکتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أن بنك
يعتزم صرف مبالغ لعدد من الموظفين الذين غادروا البنك تتعلق
بتسوية مستحققاتهم من أجور ومنح تحفيزية للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015،
وطلبت معرفة كيفية إجراء الخصم من المورد على هذه المستحققات.

جوابا، يشرفني إعلامك أن المبالغ المدفوعة للأجراء خلال سنة ما لتسوية الوضعية
بعنوان سنوات سابقة تؤخذ بعين الاعتبار لضبط قاعدة الخصم من المورد بعنوان الضريبة
على الدخل لسنة الخلاص. ويساوي الخصم من المورد الشهري في هذه الحالة في صورة
استعمال الاعلامية، الضريبة السنوية المحتسبة حسب جدول الضريبة على الدخل على
أساس أجر السنة المعنية تضاف إليه الأجر والمنح بعنوان السنوات السابقة موضوع
التسوية بعد طرح المساهمات الإجتماعية الإلزامية والمصاريف المهنية والتخفيضات
المشتركة والمدفوع إلى المعني بالأمر خلال نفس السنة، مقسمة على عدد خلاصات السنة
المعنية.

بالتالي وفي الحالة الخاصة، وباعتبار أن المنتفعين بالمستحققات موضوع مکتوبك لم
يحققوا أجورا سنة الخلاص، فإن الخصم من المورد في هذه الحالة يساوي الضريبة السنوية
على الدخل المستوجبة على المستحققات المحتسبة حسب جدول الضريبة المذكور أعلاه.

هذا، ولمزيد التوضيحات حول الموضوع يمكنك الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 12 لسنة 2015 المتوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية:

www.impots.finances.gov.tn (خانة التوثيق)

مع العلم وأنّ الخصم من المورد لا يستوجب إذا لم يتجاوز الدخل السنوي الصافي للمنتفع بالمستحقات موضوع مكتوبكم 5.000 دينار.

وتقبلي، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام